جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

المتابعات العلمية

الحلقة الرابعة

الثلاثاء 2018/1/2

عرض تقرير

البيئة العالمي 2016

الصادر عن الأمم المتحدة

عقد معهد التخطيط القومي الحلقة الرابعة

"لنشاط المتابعات العلمية"

يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/2

بقاعة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن بالدور السابع

حيث تم عرض تقرير البيئة العالمي 2016

الصادر عن الأمم المتحدة

المتحدث: د. منى سامي

مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية بالمعهد

المنسق الرئيسي: أ.د. عزيزة عبد الرزاق

المنسق المساعد: د. سحر البهائي

معهد التخطيط القومي- تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر- القاهرة – ص ب 11765

www.inplanning.gov.eg

INP.Technicaloffice@ inp.edu.eg

phone:(+202) 22627372 –22634040

Fax:24011398 – 22634747

مقدمة عن التقرير:

عُقدت الحلقة الرابعة من نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2018/2017، والذي يعقد بشكل شهرى في الثلاثاء الأول من كل شهر في تمام الساعة العاشرة صباحاً. وتضمنت الحلقة الرابعة عرض لتقرير البيئة العالمي 2016 والصادر عن الأمم المتحدة قدمته د. منى سامي. وتضمن العرض المحاور التالية:

- منهجية التقرير
- الإطار العام لتقرير البيئة العالمي 2016 والصادر عام 2017
- محتويات التقرير وعناصره ومؤشرات الأداء البيئي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- مصادر التمويل والدول المساهمة في صندوق البيئة 2016
- أولويات أهداف التنمية المستدامة 2030 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2016
- بعض مؤشرات الأداء البيئي في مصر والدول العربية
- التحديدات والتهديدات
- الدروس المستفادة
- رؤية مستقبلية لبحوث البيئة

منهجية التقرير

تم استعراض منهجية التقرير التي تم اتباعها والتي يمكن سردها في النقاط التالية:

- اعتمد التقرير الصادر عام 2017 على منهجية السرد الوصفي عبررسائل قصيرة.
- تضمن التقرير بيانات عام 2016.
- اعتمدت المقارنة بالتقرير على بيانات عام 2015 والذي كان أكثر تفصيلاً وتضمن كلا من المنهجية الوصفية مع بعض الإحصائيات.
- تم تقسيم التقرير إلى محاور ومجالات، حيث اشتمل على7 محاور، 32 مجال لكل محور.
- ذكر التقرير بعض الأحداث سواء الإيجابية أو السلبية ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حلها.
- ركز التقرير بشكل رئيسي على أحد أهداف التنمية المستدامة وهو "بناء شراكات جديدة".

❖ افتقر التقرير من ناحية أخرى الي الإحصائيات للمقارنة بين الدول فيما يتعلق بمحاوره المختلفة نظرا لإنشاء منبر تفاعلي إلكتروني Platform لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على شبكة الإنترنت Online، والذي يتيح تلك الإحصائيات 2015.

الإطار العام لتقرير البيئة العالمي 2016

(1) تغير المناخ

ركز هذا المحور على مكافحة تغير المناخ من خلال:

- القدرة على التأقلم مع تأثيرات تغير المناخ وذلك عن طريق دعم البلدان في استخدام النهج القائم على النظام الإيكولوجي للتكيف وبناء القدرة على مجابهة آثار تغير المناخ.
- تحقيق نمو منخفض الانبعاثات من خلال دعم البلدان على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة واعتماد الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة والحد من تلوث الهواء.
- خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من خلال تمكين البلدان من اغتنام الفرص الاستثمارية التي تقلل من هذه الانبعاثات.

وفي هذا الصدد يلاحظ تمكين 20 دولة لتنفيذ برنامج Climate resilience عام 2015 منها أفغانستان وبنجلاديش، كما تم تمكين 45 منها أنغولا وأنتيغوا عام 2016 لتنفيذ البرنامج السابق، كما تعهد المجتمع الدولي خلال اجتماع باريس بتقديم ما يزيد عن 10 مليارات دولار إلى مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

محور تغير المناخ Climate Change	
2015	2016
✚ تمكين 20 دولة لتنفيذ برنامج Climate resilience using ecosystem-based منها أفغانستان وبنغلاديش وتنزانيا. ✚ إجمالي التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يستهدف التكيف مع آثار تغير المناخ في البلدان النامية بلغ 18.4 مليار دولار. ✚ تعهد المجتمع الدولي خلال اجتماع باريس بتقديم مايزيد عن 10 مليارات دولار إلى مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا التي يدعمها برنامج الامم المتحدة للبيئة. ✚ تسريع الدعم المقدم إلى 64 دولة لمساعدتها لتصبح أكثر جاهزية لنهج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بزيادة مقارنة بنحو 48 دولة في ديسمبر2013.	✚ تمكين 45 بلد منها ألبانيا وأنغولا وأنتيغوا لتنفيذ برنامج Climate resilience ✚ دعم 6 دول أفريقية في اكتشاف احتمالات تطبيقها لمصادر الطاقة الجديدة بالاضافة الي مساعدة 8 دول اخري في تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. ✚ الاستمرار في دعم 64 دولة في تطبيق استراتيجيات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، حيث انتهت كلاً من الكنغو والإكوادور وبيرو وسيريلانكا من تطبيقها.

(2) الكوارث والنزاعات

يهدف هذا المحور لتقليل التهديدات البيئية إلى آدنى حد ويتضمن مجالين:

- **تقليل المخاطر من خلال تحسين قدرة البلاد لاستخدام الإدارة البيئية للوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية.**
- **الاستجابة والإنعاش من خلال دعم البلدان في فترة ما بعد وقوع الكارثة أو النزاع لمعالجة المخاطر البيئية.**

وهنا نلاحظ استجابة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأزمات ودعم عملية الإنعاش في 19 بلداً وكان من بينها العراق والإكوادور وذلك عام 2016. كما تم دعم 22 بلداً خلال نفس العام لتقليل الكوارث الطبيعية والحوداث الصناعية والنزاعات.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

الكوارث والنزاعات Disasters and Conflicts	
2015	2016
✚ تم دعم 28 بلدا لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات. ✚ استجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأزمات ودعّم عملية الإنعاش في 22 بلداً والتي كان من بينها 10 حالات بيئية طارئة حادة. ✚ دشن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الإلكترونية المفتوحة الحاشدة وهي الدورة الأولى من نوعها في العالم بشأن الكوارث والنظم الإيكولوجية. قد وصلت إلى أكثر من 12 ألف شخص في 183 بلداً حول العالم.	✚ تم دعم 22 بلدا لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات منها افغانستان وبيرو وجنوب السودان. ✚ استجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأزمات ودعّم عملية الإنعاش في 19 بلداً والتي كان من بينها العراق والاكوادور. ✚ وفي إطار الدعم الطويل الأمد استفاد أكثر من عشرة ألف شخص من 20 قرية من أول حصاد ناجح في منطقة سد غديم الواقعة في شمال دارفور بالسودان.

(3) إدارة النظم الإيكولوجية

يهدف البرنامج لتحقيق رفاهية الإنسان مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية وإدارتها على نحو مستدام.

❖ البيئة الملائمة

مساعدة البلدان على دمج قيم وظائف النظم الإيكولوجية طويلة الأمد في أطر التخطيط والمحاسبة.

❖ إنتاجية النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية

مساعدة البلدان على استخدام نهج النظام الإيكولوجي في إدارة النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية.

❖ إنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية

مساعدة البلدان على استخدام نهج النظام الإيكولوجي في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية.

ولأن الهدف هو رفاهية الإنسان مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية فقد تم تنفيذ نهج النظام الايكولوجي في 11 دولة عام 2016، كما تم تمكين 33 دولة من دمج استخدام نهج نظام إيكولوجي في مختلف القطاعات، كما دمجت 44 دولة النظم الإيكولوجية الصحية في سياستين على الأقل.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

إدارة النظم الإيكولوجية Ecosystem Management	
2015	2016
✚ أكملت 17 بلدا –من إجمالي 61 بلدا تقييم لنظمهم الإيكولوجية من خلال اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ✚ استطاعت سبعة بلدان –بما في ذلك غواتيمالا، وكينيا، والولايات المتحدة –استخدام بيانات التقييم بشأن أولوية الخدمات الإيكولوجية في عملياتهم الوطنية بشأن المحاسبة والميزانية. ✚ دعّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 58 بلدا من أجل تمكين مختلف القطاعات من استخدام نهج نظام إيكولوجي . ✚ حدد مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بحماية الخدمات الإيكولوجية المعروف باسم (ProEcoServ)، والذي تبلغ مدته أربع سنوات، ما يقرب من مليار دولار من المنافع السنوية في أربعة بلدان. ويهدف المشروع إلى دمج القيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية في سياسات الحكومة .	✚ تم تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في 11 دولة منها البرازيل والفلبين. ✚ تمكن 33 دوله من دمج استخدام نهج نظام إيكولوجي في مختلف القطاعات. ✚ 44 دوله ادمجت النظم الإيكولوجية الصحية في سياستين على الأقل.

(4)الإدارة البيئية

يهدف هذا المحور تعزيز الإدارة البيئية من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وذلك من خلال ثلاثة مجالات:

- **الاتساق والتآزر**

تحسين الطريقة التي تحقق من خلالها منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف اتساق السياسات.

- **القانون والمؤسسات**

تعزيز قدرات البلدان على وضع وإنفاذ الأطر القانونية والمؤسسية لمعالجة الأولويات البيئية.

❖ إدماج البيئة في عمليات التنمية

مساعدة البلدان على دمج البيئة في العمليات والخطط القطاعية والإنمائية.

وعند متابعة ما تم بشأن هذا المحور يلاحظ أنه تم توقيع 5 اتفاقات بيئية متعددة الأطراف عام 2016 للحد من جريمة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، كما تم عقد 3 اتفاقات للتعاون والشراكة في مجال البيئة مع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي بهدف تبني استراتيجيات ونظم إدارة بيئية رشيدة.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

الإدارة البيئية الرشيدة Environmental Governance	
2015	2016
✚ تعهد 32 بلداً باتخاذ اجراءات أكثر صرامة بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ✚ تم تمويل 30 مشروعاً بقيمة مليوني دولار من قِبل صندوق الفيل الأفريقي بغرض تحليل الآثار البيئية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجات الأحياء البرية. ✚ ساهمت مبادرة الفقر والبيئة، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إدماج الأهداف البيئة التي تضمن مبادئ الاستدامة البيئي في السياسات والخطط والعمليات في 15 دولة. ✚ قامت 11 بلداً من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باتخاذ تدابير قانونية ومؤسسية جديدة لتحسين تنفيذ الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً.	✚ توقيع 5 إتفاقات بيئية متعددة الأطراف (تشمل تنزانيا وأنتيغوا) للحد من جريمة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ✚ تم عقد 3 اتفاقات للتعاون والشراكة في مجال البيئية مع منظمات دولية أخرى (مثل البنك الدولي) بهدف تبني استراتيجيات ونظم إدارة بيئية رشيدة.

(5) المواد الكيميائية والنفايات

تهدف لضمان تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيمائية والنفايات

❖ البيئة التمكينية

دعم البلدان لبناء القدرات والسياسات المؤسسية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات على نحو سليم

❖ المواد الكيمائية

مساعدة البلدان بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، لتنفيذ الإدارة السليمة المواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

❖ النفايات

مساعدة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، لتنفيذ الإدارة السليمة للنفايات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ولتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات عالجت ثلاثة حكومات وتسعة مؤسسات تجارية وصناعية ومنظمة مجتمع مدني القضايا الكيماوية ذات الأولوية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك عام 2016.

كما أكد التقرير على أن العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت أطر قانونية وتنظيمية بشأن استخدام مادة الرصاص في الدهانات إلى 66 بلداً بزيادة قدرها 7 بلدان خلال 2016.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور

المواد الكيميائية والنفايات Chemicals and Waste	
2015	2016
✚ عالجت 14 حكومة، 21 مؤسسة تجارية وصناعية، 12 منظمة مجتمع مدني القضايا الكيماوية ذات الأولوية. ✚ بلغ العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت أطراً قانونية وتنظيمية بشأن استخدام مادة الرصاص في الدهانات 58 بلداً. ✚ اعتمدت 17 دولة سياسات تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وهو ما يتجاوز الرقم المستهدف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لشهر ديسمبر عام 2015.	✚ عالجت 3 حكومة، 9 مؤسسة تجارية وصناعية ومنظمة مجتمع مدني القضايا الكيماوية ذات الاولوية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ✚ وصل العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت أطرا قانونية وتنظيمية بشأن استخدام مادة الرصاص في الدهانات إلى 66 بلدا بزيادة قدرها 7 بلدان خلال 2016. ✚ عالجت مؤسستان تجارية وصناعية،3 منظمة مجتمع مدني قضايا النفايات ذات الاولوية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(6) كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين

تهدف إلى تسريع الانتقال للمجتمعات المستدامة:

- **سياسات البيئة التمكينية**

دعم البلدان لخلق بيئة سياسية مواتية لتشجيع كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين والتحول لمسارات الاقتصاد الاخضر.

- **القطاعات وسلاسل الإمدادات**

تعزيز قدرة الحكومات والشركات على تبني ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات الرئيسية في جميع سلاسل الإمدادات العالمية.

- **أنماط الحياة والاستهلاك**

تعزيز قدرة البلدان والشركات والمجتمع المدنى والأفراد المستهلكين على اتخاذ خيارات مستنيرة للاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة.

وقد أوضح التقرير في هذا الصدد أن عشر دول بدأت في تطبيق سياسة الاقتصاد الأخضر وخطط الاستهلاك والإنتاج المستدام، وأن 77 دولة من بينهم مصر والمغرب أخذت خطوات جادة في مجال سلاسل الإمدادات.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور

كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين Resource Efficiency	
2015	2016
تمكنت ثمانية بلدان وتسع مدن من وضع و/أو بدء تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وجود تحسن في ممارسة الادارة أو الاستراتيجيات في سلاسل التوريدات العالمية لعدد 140 دولة خلال عام 2015، وبذلك يصل الإجمالي إلى 222 دولة في هذا المجال.	طبقت 10 دول سياسة الاقتصاد الأخضر وخطط الاستهلاك والإنتاج المستدام. بالنسبة لمجال سلاسل الإمدادات Supply Chains هناك 27 دولة من بينهم مصر (الكيماويات) والمغرب (السياحة الفندقية) اخذت خطوات جادة في هذا المجال.

(7) البيئة قيد الاستعراض

تهدف لتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة من خلال المعرفة المتكاملة عن طريق سد الفجوة بين منتجي المعلومات البيئية ومستخدميها من خلال:

- ❖ التقييم

تيسير صنع السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطنى من خلال إتاحة المعلومات البيئية على المنابر المفتوحة.

- ❖ الإنذار المبكر

التمكين من التخطيط الأفضل للسياسات التى تتضمن معلومات عن القضايا البيئية الناشئة.

- ❖ إدارة المعلومات

لتعزيز قدرة البلدان على توليد وتحليل واستخدام وتوصيل المعلومات البيئية والمعرفة والحصول عليها، تم تصميم المنبر التفاعلى الإلكتروني المبتكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2015 لدعم التقييمات من خلال إتاحة البيانات والمعارف العالمية والإقليمية والوطنية ويشمل 192 دولة.

كما تم التعاون مع القطاع الإحصائي بالأمم المتحدة عام 2016 وباقي مؤسسات الأمم المتحدة لمساعدات الدول في تطوير قدرتها على إنتاج البيانات الإحصائية البيئية والإفصاح عن الأهداف العالمية المتفق عليها.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور

البيئة قيد الاستعراض Environment under Review	
2015	2016
تم تصميم المنبر التفاعلي الإلكتروني المبتكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم التقييمات من خلال إتاحة البيانات والمعارف العالمية والإقليمية والوطنية ويشمل 192 دولة. ظهور أداة للإبلاغ الوطني عبر الإنترنت في 20 دولة (منها الامارات) لتسهيل وتعزيز تبادل البيانات وجمعها وتحليلها وإعداد التقارير.	تم التعاون مع القطاع الإحصائي بالأمم المتحدة وباقي مؤسسات الأمم المتحدة لمساعدة الدول في تطوير قدرتها على انتاج البيانات الاحصائية البيئة والافصاح عن الاهداف العالمية المتفق عليها.

التمويل والدول المساهمة في صندوق البيئة 2016

إجمالي مصروفات إيرادات صندوق البيئة بالمليون دولار

البيان	2015	2016
إجمالي الميزانية المقرر رصدها	619	339
إجمالي الايرادات	777	457
إجمالي المصروفات	796	511

ويوضح الجدول التالي الدول المساهمة وقيمة مساهمتها في صندوق البيئة

Top 10 Environment Fund contributors	
Germany	$8,405,033
France	$7,550,550
Netherlands	$6,358,200
United States of America	$6,063,730
Sweden	$5,054,036
Belgium	$4,440,800
United Kingdom	$4,050,090
Switzerland	$4,000,000
Norway	$3,000,000
Japan	$2,492,632

كما تم استعراض بعض مؤشرات الإداء البيئي في مصر والدول العربية والتي من أهمها:

- **تم توقيع 22 دولة عربية على اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 مما يدل على إدراك هذه الدول خطورة التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على كلا من الأبعاد البيئية والاقتصادية.**

- ❖ أتخذت مصر مجموعة من التدابير للتكيف مع تغير المناخ والحد من آثارها السلبية ومنها تحديث وتفعيل استراتيجية التكيُّف، وإعداد الخطة الوطنية للتكيُّف مع التغيرات المناخية.
- ❖ بمقارنة استهلاك الفرد من الطاقة في المنطقة العربية وجد إنها أفضل قليلاً من المتوسط العالمي.
- ❖ تشير مؤشرات الطاقة في مصر عام 2014 إلى زيادة قدرات توليد الطاقة الكهربائية مقارنة بعام 2013.
- ❖ شكلت المناطق المحمية في المنطقة العربية حوالى 9.3% من مساحته الإجمالية، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي.
- ❖ أظهر التقرير أن سوء الإدارة البيئية يعد من أولى أسباب تدهور البيئة في المنطقة العربية بصفة عامة وفي إدارة النفايات والمخلفات الصلبة بصفة خاصة.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة على مستوى بعض مؤشرات الأداء البيئي بين الدول العربية ومصر

الدول العربية	مصر
تغير المناخ	
✚ وقعت 22 دولة عربية (ماعدا سوريا) على اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 بهدف إدراك دول المنطقة لخطورت التغيرات المناخية وتاثيراتها السلبية على كلا من الابعاد البيئية والاقتصادية. ✚ قدرت انبعاثات الغازات الدفيئة في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية (0.33 كجم/1 دولار من الناتج المحلي الإجمالي) وهذا أقل بقليل من المتوسط العالمي. ✚ نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة في المنطقة العربية بلغ 5.3 طن متري، وهو أعلى من المتوسط العالمي. ✚ الاتجاه الإقليمي سلبي، مع زيادة قدرها 54.5%.	✚ تعد قضية التغير المناخي من القضايا التي تتعامل معها وزارة البيئة دوليا واقليميا ومحليا بالمشاركة في المفاوضات الخاصة بمواد اتفاقية المناخ 1992 وبروتوكول كيوتو 1997 وسبل تطبيقها من اجل تحقيق بيئة افضل للاجيال القادمة. ✚ تم اتباع آلية التنمية النظيفة واعتماد 25 مشروعا يحقق خفضاً سنوياً فعلياً يقدر بنحو 4.2 مليون طن ثاني أكسيد كربون مكافئ وباستثمارات قدرها 573 مليون دولار. ✚ اتخذت مصر مجموعة من التدابير للتكيف مع تغير المناخ والحد من آثارها السلبية، ومنها: ○ تحديث وتفعيل استراتيجية التكيف. ○ إعداد الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية. ○ إدماج التغيرات المناخية ضمن خطط التكيف القطاعية وخطة التنمية المستدامة. ○ إعداد مقترحات مشروعات التكيف للحصول على تمويلها من مخصصات التكيف في صناديق المناخ المختلفة.

الدول العربية	مصر
المياه والصرف الصحي	
✚ اتجاه معدلات السحب السنوي من المياه بالمنطقة العربية في ارتفاع متزايد يقدر بحوالي 12.6 %. وكان في مجلس التعاون الخليجي، زيادة 74.6 %. وأما المشرق العربي والمغرب العربي لم يظهرا أي تغيير ملموس. ✚ استطاعت المنطقة العربية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بالوصول إلى نصف السكان المحرومين من إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. الاتجاه الإقليمي العام كان ايجابي بنسبة (19.4%)، كما كان ايجابي في دول المشرق العربي (21.9%) والمغرب العربي (21.6 %). وكان التقدم أكثر وضوحاً في أقل البلدان نموا، بزيادة 35.7 %. ✚ لم تظهر أي تغييرات ملموسة في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن كان أعلى معدل في التسعينات.	✚ تقدر إجمالي الموارد المائية بحوالي 64.4 مليار متر مكعب سنوي. ✚ تقدر إجمالي الاحتياجات المائية بمصر بحوالي 77.8 مليار متر مكعب سنوي، (الزراعة 63.25، الصناعة 1.5، الشرب والاستخدام المنزلي 10.55، فاقد بخر 2.5 مليار مترمكعب). ✚ تعاني مصر نقص في الموارد المائية تقدر بحوالي 13.4 مليار متر مكعب سنوياً. ✚ حد الفقر المائي العالمي يقدر ب 1000 متر مكعب لكل فرد للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية. ✚ يعني أن الاحتياجات الفعلية للمياه لمصر تقدر بحوالي 92 مليار متر مكعب سنوياً وتزداد بنسبة الزيادة السكانية.
الطاقة	
✚ حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة في المنطقة العربية (0.2%) أسوأ بكثير من المتوسط العالمي. لكن شهدت المنطقة اتجاه إيجابي مؤخرا. حيث كانت القيم ضئيلة للغاية في جميع المناطق تحت الإقليمية في التسعينيات، الأمر الذي يفسر هذا الاتجاه الإيجابي النسبي. ✚ استهلاك الطاقة للفرد في المنطقة العربية (1,843 كغم من مكافئ النفط) أفضل قليلا من المتوسط العالمي. وهناك اتجاها منخفض بدرجة كبيرة في أقل البلدان نموا. ✚ إمكانية الحصول على الكهرباء في المنطقة العربية (86.2 %) أفضل قليلاً من المتوسط العالمي.	✚ قام المجلس الأعلى للطاقة في إبريل 2007 بالموافقة على إستراتيجية تهدف إلى زيادة نسب الطاقة المولدة من الطاقة المتجددة إلى (20%) بحلول عام 2020 وتعتمد إستراتيجية قطاع الكهرباء على تنوع مصادر الطاقة في مصر والتوسع في إستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد إستخدام مصادر الطاقة التقليدية، وذلك في إطار التخطيط الإستراتيجي للطاقة في مصر. ✚ مؤشرات الطاقة في مصر خلال عام 2014 تشير إلى زيادة قدرات توليد الطاقة الكهربائية في مصر عن عام 2013 قدرها (2.0%).